النقدُ القويم

لما كتبه ابن تيمية على حديث عمران بن حصين

وفيه الدليل الذي لا يرد على أنه

يقول بالتسلسل للحوادث في القدم

كل هذا مع تعليقات نفيسة

وتحقيقات منيفة

كتبه الفقير إلى الله تعالى

سعيد فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وبعد:-

فقد كثر الكلام على مسألة التسلسل بين من ينكرها وبين من لا ينكرها، وبعضهم لا يزال إلى الآن ينكر أن يكون بعض من جُعِلوا مشايخ للإسلام -وأقصد هنا ابن تيمية- قد قالوا بها!! ويدافعون عنهم أن تكون نسبتها إليهم صحيحة، وهؤلاء أرثي أنا لحالهم، وهم فعلاً يستحقون الشفقة؛ لأنهم يعيشون في عالم آخر، وينسبون أنفسهم إلى من يخالفونهم في العقائد في حقيقة الأمر.

وأمَّا البعض فقد أقرَّ أن ابن تيمية قد قالها ويعتقدها، وسلَّم هذا الأمر، ثم شرع بعد ذلك -لحمقه وتقليده الأعمى- في الدفاع عن ابن تيمية أن يكون ذلك مما يمكن أن يخدش عقيدته بخدشٍ، وما أتعجب إلا لمن ينفى أمراً عن ابن تيمية وابن تيمية نفسه يثبته على نفسه !!

ونبدأ بحول الله تعالى وقوته ببيان معنى التسلسل الذي يدور حوله النقاش والجدال في هذه الرسالة، وهذا بأن نذكر فقرةً من كلام الإمام الشيخ مصطفى صبري في كتابه الفذ (**موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**) الذي يردُّ فيه على محمد عبده

في نفيه التسلسل، وعلى غيره من الذين خالفوا أمور الدين الحنيف، وأبدع في هذا الكتاب، وردَّ حجج لمخالفين إلى نحورهم.

قال رحمه الله في كتابه المذكور:

(تسلسل العلل والمعلولات ليس إلا قول المنكرين لوجود الله تعالى، فهم يقولون: إن العالم عبارة عن سلسلة العلل والمعلولات اللامتناهية، فكل علة في السلسلة معلولة لعلة تقدمتها وكل معلول علة لمعلول آخر يعقبه، فلا تنتهي سلسلة العلل المتصاعدة إلى علة تكون هي العلة الأولى وينقطع فيها التسلسل لعدم وجود علة تتقدمها، كما لا تتنازل المعلولات إلى معلول أخير لا معلول بعده، فسلسلة الكائنات، وكم فيها من سلاسل، كالحلقة المفرغة من حيث إنها لا أول لها ولا آخر، وإن كانت مختلفة عن الحلقة في شكل الامتداد، إذ لا تنازل في الحلقة ولا تصاعد، كما كانا في سلاسل الكائنات الممتدة بين الماضي والمستقبل) اهـ.

هذا ما كان قد قاله العلامة الإمام مصطفى صبري في كتابه المذكور، وهو كلامٌ لا يملك الواحد إلا أن يوافق عليه ويعتقده حقاً لا ريب فيه.

ثم قال بعد ما مضى:

(فهذا هو تسلسل العلل والمعلولات، والذين يثبتون وجود الله تعالى، يثبتونه بإبطال هذا التسلسل من جانب الماضي، أي تسلسل العلل الذي لا ضرورة على تقدير القول بعدم بطلانه للاعتراف بوجود الله تعالى مبدأ لهذه لسلسلة الكائنات، ويقطعون به تسلسل العلل الذي هو تسلسل في جانب الماضي) اهـ.

وقد بيَّن مصطفى صبري السببَ الذي دعا القائلين إلى القول بالتسلسل في نفس الصفحة فقال ناقلاً عنهم:

(إن النظام المطرد في العالم وتسلسل العلل والمعلولات أدلُّ على قدرة الله اللامتناهية من ذلك التصور الركيك الذي يجعل من قدرته تعالى وسيلة لتغيير النظام الذي فطرته وأبدعته) اهـ.

فهم إذاً كانوا يتعللون بما ذكره من المحافظة على التصور السليم لقدرة الله تعالى! فكانوا يتخيلون أنهم عندما يقولون بالتسلسل في العلل والمعلولات فهذا يكون أدل على قدرة الله تعالى !!

وهذا هو نفس ما فعله ابن تيمية عندما شرع في الردِّ على المتكلمين من أهل السنة وأجاز التسلسل في القِدَم، فهو كان يقول: إن

الذي يقول إن العالم حادث فهذا يلزم عنه أن الله قبل أن يخلق العالم لم يكن خالقاً! وهذا يعنى أن الله تعالى -عنده- كان معطَّلاً عن الفعل، ثم صار فاعلاً!! ثم يتطاول في كلامه ويقول بعد ذلك: إن هذا يعني أيضاً أن الله تعالى لم يكن قادراً على الخلق ثم صار بإمكانه أن يخلق !!

وتراه ينسب كلَّ هذا إلى المتكلمين وهم مَنْ هُم في المكانة في الإسلام، فتراه ينسب مثل هذه الأقوال المتهافتة إليهم، وخصوصاً الأشاعرة الذين علم القاصي والداني من الناس أنهم هم أهل السنة والجماعة، ومنهم ظهرَ أبرع العلماء في سائر العلوم، وهم الذين خدموا الإسلام أجل الخدمات، **وهو يعلم أنَّ ما ينسبه إليهم ما هو إلا محض كذب وافتراء عليهم.**

ولتشابه صنيع كلٍّ من مفكري هذا العصر ومتفلسفيه من المنتسبين إلى الإسلام والذين يدَّعون أنهم يخدمون الدين، بما فعله ابن تيمية هذا، أحببنا أن نصدر هذه الرسالة بما مر من كلام شيخ الإسلام مصطفى صبري فهو يصب في البحر نفسه[1].

1- وللشيخ مصطفى صبري كلامٌ في غاية النفاسة في كتابه المذكور، وسنحاول إبراز ما فيه من درر في التلخيص والتكميل الذي نكتبه لهذا الكتاب الثمين.

فصل

سوف نشرع الآن ببيان أن ابن تيمية يثبت التسلسلَ في القِدَم بإبراز نصوصٍ كافية على ذلك من كلامه في كتبه [2].

يشرعُ ابن تيمية كعادته بالتمهيد للقول الذي يريد أن يقوله، خصوصاً إن كان يعرف أنه بهذا القول يخالف ما اتفق عليه العلماء، ومعنى التمهيد الذي نقصده هنا هو أن ابن تيمية يشرع في هدم المقدِّمات التي تنبني عليها المسألة موضوع الكلام، مقدمة مقدمة، حتى يصل إلى نفي المسألة الأم، بل يصبح نفيها تحصيل حاصل، لذلك فهو عندما يصل إلى هذه المرحلة في سائر كتاباته لا يهمه تحقير خصمه ولا الزيادة عليه في كلامه لأنه يكون معتقداً أنه مهما فسَّرَ من معانيه فهذا أمر لا غبار عليه؛ لأن هذا الخصم يخالف المعلوم من الدين بالضرورة عند ابن تيمية. ولذلك تراه في كثير من المواقع يستصغر العلماء الذين اتفقت الأمة على أنهم قد بلغوا مرحلة من العلم حقيقة بالتقدير، وهم عندما ينتقدون مَنْ سبقهم، ينتقدونهم وهم يعلمون أنهم يتنقدون عالماً

2- عندنا نصوص عديدة تثبت ما ندعي هنا، ولن نثبت هنا أجلاها في الدلالة على المقصود، بل سنؤجل ذلك إلى محلٍّ آخر بعون الله تعالى يكون فيه هلاك المجسمة وبيان عوار عقائدهم.

أخطأ في مسألةٍ وأصاب في الكثير الكثير غيرها، أمَّا عند ابن تيمية الذي يخالفهم أصلاً في النهج الذي يسير عليه، فهو يكون مستعداً لإنزال العالم الذي يخالفه من أعلى المراتب إلى أخفضها، ولا يستبعد أن ينسبه إلى الزندقة وإبطان الكفر وإظهار الإيمان! التي هي من أرذل التهم عند ذوي البصيرة.

وفي مسألة التسلسل تراه ينزع إلى الأسلوب نفسه ويتدرج في الخُطى نفسها. وسوف نبيِّن ما ادعيناه فيما يلي، ولن نترك الكلام مرسلاً بلا دليل، وسيكون منهجنا في هذا أن نتتبع ابن تيمية في أحدِ كتبه التي تأكدَّت نسبتها اليه، وخلت من الدَّسِّ، أو على الأقل لم يدَّعِ أحدٌ من أتباعه –إلى الآن! – أنه قد دُسَّ فيها، ربما لأنهم لم يعرفوا بعدُ ما فيها، ونسير معه فيه من أوله إلى آخره لنتدرج معه في بيان فكرته التي يريد بيانها، وذلك حتى لا يزعم جاهل بعد ذلك أنــَّنا ألصقنا به تهمة أو ننسب إليه قولاً هو بريء منه !! كما يقول هذا إلى الآن كثير منهم، فهؤلاء لا يريدون أن يصدقوا أن ابن تيمية مخالف لعلماء الأمة في أصول العقائد وفي كثير من فرعيات الفقه، بل وأصوله وفي كثير من مسائل الدين غير ذلك، ربما لأن هؤلاء حتى الآن فيهم نزع إلى تقدير العلماء، ونحن لا نستبعد أن هؤلاء الجهلة بما هم عليه من غفلة، أن

تنقلب أحوالهم في المستقبل القريب حين يتأكدون من نسبة هذه الأقوال اليه ومن مخالفته للعلماء، حينذاك، فستراهم يحاولون أن يوجدوا له المبررات التي دفعته إلى القول بهذا القول، وسوف يبذلون ما يستطيعون من جهد ليرجحوا ما يقوله ابن تيمية، مما يؤكد عند العقلاء أنهم لا يهمهم في كثير ولا قليل عقيدة أهل السنة، ولا غيرها، بل كل ما يهمهم هو رجل تعلقوا به واعتقدوا فيه العصمة، إن لم يكن بلسان المقال فهو بلسان الحال !

❋❋❋❋❋

فصل

الكتاب الذي نختاره، هو رسالة مدرجة في مجموع الرسائل والمسائل، تسمَّى **(كتاب شرح حديث عمران ابن حصين)**[3].

وحديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه موجود في صحيح البخاري وغيره، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يا بني تميم اقبلوا البشرى، قالوا: قد بشرتنا، فأعطنا. فأقبل على أهل اليمن فقال: (يا أهل اليمن، اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم)، فقالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: **(كان الله ولم يكن شيء قبله)** ، وفي لفظٍ: **(معه)**، **وفي لفظٍ**: **(غيره)** **وفي لفظٍ**: **(ثم خلق السموات والأرض)**، ثم جاءني رجل فقال: أدرك ناقتك، فذهبت، فإذا بالسراب ينقطع دونها، فوالله لوددت أني تركتها ولم أقم.

هذا الحديث اتفق أهل السنة من العلماء على معناه، والمراد منه، كما وضَّحه الإمام ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح صحيح

---

3 – الجزء5 –المجلد 2، ص347 فما بعد.

البخاري، وغيره من العلماء، ولكن ابن تيمية يأبى إلا أن يجادل فيه ويحاول أن يخدش أفهام العلماء التي استقروا عليها.

فالحديث **عمدة شَرْعيةٌ** في نفي تسلسل الحوادث في القِدَم، لقوله صلى الله عليه وسلم فيه: **(كان الله ولم يكن شيء غيره أو معه أو قبله)**، فكلٌّ من هذه العبارات تكفي لتقوم دليلاً على انقطاع السلسلة في القدم، وإثبات وجود مخلوق أول خلقه الله تعالى، ولا تناقض بين هذه العبارات والألفاظ كما هو بيِّن في ظاهر الأمر.

وقبل أن نشرع في المقصود لا بد أن نذكر كلام ابن حجر العسقلاني في هذا الحديث، وكذلك تعليقه على كتاب ابن تيمية هذا الذي نعلِّق نحن عليه، فمرتبة ابن حجر في العلم معروفة لا يشك فيها إلا متلاعب، فقد قال في تعليقه على هذا الحديث في كتابه فتح الباري (13/ 410) ما نصه:

(قوله: كان الله ولم يكن شيء قبله؛ تقدم في بدء الخلق بلفظ (ولم يكن شيء غيره)، وفي رواية أبي معاوية: (كان الله قبل كل شيء)[4]، وهو

4- انظر إلى هذه الرواية التي لم يلتفت إليها ابن تيمية، بل لم يذكرها وهرب منها هروباً؛ لأنها -كما قال ابن حجر- دليلٌ صريحٌ على نفي التسلسل في القدم، لأن

بمعنى (كان الله ولا شيء معه)، وهي أصرح[5] في الرد على مَنْ أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة[6] لابن تيمية، ووقفتُ على كلامٍ[7] له على هذا الحديث يرجِّحُ الرواية التي

كون الله تعالى قبل كل شيء يدلُّ على أنَّ كلَّ شيء كان بعد أن لم يكن، وأن الله تعالى هو الأول حقيقة لا كما يدعي ابن تيمية من معية الخلق لله تعالى منذ الأزل. وبهذا تعرف أن ابن تيمية لا يتبع في نقاشه للآراء الأسلوب العلمي التحقيقي، بل يعتمد على التلفيق والتحريف، كما لاحظنا نحن في كثير من كلامه. وهذا يدل على أنه لا يؤتمن في نقله عن خصومه، ولا على نقله من الذين يحتج بكلامهم أيضاً؛ لأنه لا يبعد أن يحرف معانيه لكي يظهرها موافقة له.

5- تدبَّر كلام ابن حجر هنا، تجده قال: إنَّ هذه الرواية أصرحُ في الرد على من قال بالتسلسل للحوادث في القدم، ولم يقل: إن الرواية الأخرى لا تدل، بل إنها تدُلُّ، ولكن دلالة هذه التي ذكرها أصرح وأوضح، كما يفهم من أسلوب المبالغة أفعل.

6- قوله هنا (المنسوبة) لا يدلُّ على أنه ينفي نسبتها إلى ابن تيمية كما يتوهم البعض، وذلك لأنه يؤكد هذه النسبة في كلامه الآتي، بل يدلُّ على أن كثيراً من العلماء نسبوا هذا القول اليه، وأن أمره كان مفضوحاً بين العلماء، ولم يكن شأنه خافياً على الكثير منهم. وعلى هذا فيرد كلام من يدعي أننا في هذا العصر أوجدنا هذه المسألة، وأنها في السابق لم تكن معروفة، فكلامه هذا يدل فقط على مقدار جهله.

7- يشير ابنُ حجر في كلامه هذا إلى كتاب ابن تيمية الذي نعلِّق عليه هنا، ومصداق قوله ستراه بعينك في هذه الرسالة المختصرة. ويمكنك أن تقارن الفرق الكبير بين أسلوب ابن حجر هنا في كلامه عن هذا الحديث وبين الأسلوب الذي

في هذا الباب على غيرها، مع أنَّ قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس، والجمع مقدَّم على الترجيح بالاتفاق) اهـ .

وفي هذه الرسالة سنرى نحن ابن تيمية يحاول قَدرَ جهده أن يحرِّفَ هذه المعاني إلى غيرها مما يخدُم هدفه الذي يسعى لإثباته من التجسيم وقيام الحوادث بالله تعالى، كما قررناه في أكثر من محل فيما كتبناه في هذا الأمر.

ولن نستبق الأمور فسننتظر حتى حين، كي نرى ابن تيمية في كلامه كيف يعالج هذه المعضلة -عنده-، وكيف يحاول أن يؤولها وهو الذي يدعي محاربة التأويل، كل ذلك كي يخدم ما اعتقده هو مما مرَّ.

1- في الصفحة 350، قال ابن تيمية:

(والناس في الحديث على قولين: منهم من قال إن مقصود الحديث إخباره بأن الله تعالى كان موجوداً وحده، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها، وأعيانها مسبوقة بالعدم، وإن جنس الزمان حادث لا في زمان، وجنس الحركات

يتبعه ابن تيمية المملوء باللف والدوران والتلاعب بالكلام والافتراضات التي لا أساس لها، كما ستراه.

والمتحركات حادث، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتدأ الفعل ولا كان الفعل ممكناً).

أقول: يبدأ ابن تيمية كعادته وبأسلوبه المعروف في التشكيك في الاتفاق الحاصل بين أهل السنة في معنى هذا الحديث، فيدَّعي أنَّ في معنى هذا الحديث اختلافاً، ولا يوضح أطراف هذا الخلاف. ولكننا نعرف أن هذا القول الذي يذكره هو قول أهل السنة بلا شك ولا ريب، فأحدُ الطرفين قد عرفناه، فمن هو الطرف الآخر، إنهم المجسمة الذين يزعمون أنَّ الله تعالى تقوم به الحوادث منذ الأزل، وأيضاً الفلاسفة الذين يقولون بقدم العالم بالجنس، فهؤلاء يجوزون التسلسل كما يجوزه أولئك، وأيضاً يوافق هذا الطرف الثاني من أطراف النزاع، الملاحدة الذين يقولون إن العالم لا بداية له، وأنه ما يزال من الأزل في حركات مستمرة أساسها العلية والمعلولية القائمة بين عناصر هذا الكون كما يدعون، ومن أمثلة هؤلاء في هذا الزمان الشيوعيون الماركسيون القائلون بأزلية وأبدية العالم.

هذه هي أطراف النزاع، ولتعلم بعد هذا أن ابن تيمية كما ستراه بأمِّ عينك، يقف مع الطرف الثاني في تجويز التسلسل والقول به.

فهذه الملاحظة أحببنا أن نتركها بين يديك دعوى، سنقيم الحجة عليها فيما يلي.

ثم انظر إلى ابن تيمية كيف يشرح مذهب خصومه من القائلين بانقطاع السلسلة، فإنَّه يشرحه على غير صورته، وهذا ما كنَّا قد أشرنا إليه في بداية هذه الرسالة، وأما بيان هذا:

فصحيح ما قاله من أن جنس الحركات حادثة، وكذا أن الزمان حادث لا في زمان.

ولكن قوله (إن الله تعالى صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتدأ الفعل ولا كان الفعل ممكناً)، هذا القول عبارة عن بيان باطل لمذهب القوم، صوَّره فيه بصورة بشعة كريهة مخالفة لواقعه، وهذا هو أسلوبه الذي يكثر من استعماله في الكثير من كلامه.

فقوله: (**إن الله تعالى عندهم لم يكن فاعلاً من الأزل إلى حين ابتدأ الفعل**)، يعطي بالتضمن وباللزوم أنهم يقولون إنه تعالى بقي وقتاً معيناً لا يفعل إلى أن طرأ إمكان الفعل، أي إنَّه ينسب إليهم التناقض الصريح بين ما يقولونه من أنَّ الزمان أصلاً حادث، وبين ما يدَّعيه هنا من قولهم بمضي زمان قبل خلق الزمان لم يكن الله تعالى فيه فاعلاً، ومعلوم أن وجود الزمان قبل وجوده باطل عقلاً بالبداهة.

فقبلَ أن يخلق الله تعالى الزمان والمكان لم يكن هناك زمان يقاس إليه القبل والبعد، وليس الأزل زماناً حتى يدعي أنَّ القياس بالقبل إنما صار بالنسبة إليه، وقبل أن يخلق الله تعالى الخلق لم يكن سواه، وهو تعالى ليس موجوداً في زمان ولا في مكان، وإنما قبلية الله تعالى لخلقه هي قبلية ذاتية لا قبلية زمانية.

بل الزمان كلُّه عند المتكلمين إنما هو اعتباري ليس له وجود حقيقي، بل وجوده انتزاعي من حركة الحوادث، وقبل إحداث الحوادث ليس ثمَّ من الحوادث ما ينتزع منه الزمان.

وهذا ما قصدناه من قولنا في التعليقات على كتب ابن تيمية عند عبارته السابقة : (لا أحد قال بهذا القول، ومن قال بهذا المعنى فهو مخطئ قطعاً، ولكن هذا الكلام بهذه الصيغة ما هو إلا تصوير ابن تيمية لمذهب القوم، وإلزامٌ لهم على ما يفهمه هو، وفهمه سقيم، فهذا لا يلزمهم إلا إذا أثبتوا شيئاً غير الله تعالى اسمه الأزل وهو زمان، وهم لا يثبتون هذا، فلا يلزمهم ما ينسبه اليهم ابن تيمية. ويكون قوله كالكذب عليهم) اهـ.

والأزلُ عندهم ليس عبارة عن زمان حتى يقال ما يقال، فوجود الله تعالى في الأزل هو تعبيرٌ منهم عن القِدَمِ الذي ما هو إلا تعبير عن

القيام بالذات ووجوب الوجود، ومعلومٌ أنهم لا يقصدون بالقدم القدم الزماني، فتنبه.

وبالتالي فهم عندما يقولون: إن إحداث الله تعالى للحوادث في الأزل ليس بممكن، فعدم الإمكان ليس راجعاً إلى قدرة الله تعالى حتى يلزم التشنيع عليهم، بل هو راجعٌ إلى أن وجود الحادث في الأزل معناه أن الحادث قائم بذاته، وأنه ليس حادثاً؛ لأن الحدوث لا يمكن أن يكون في الأزل، لما سبق من معنى الأزل الذي بيناه.

ولهذا فقوله في آخر عبارته السابقة (ولا كان الفعل ممكناً)، إن قصد المعنى الذي ذكرناه، وهو لا يقصده، فلا خلاف، وإن كان قصده التشنيع عليهم، وإيهام القارئ أنهم يقولون إن الله تعالى كان عاجزاً عن الفعل في الأزل ثم صار قادراً، وهو ما يقصده، فهو يكون كاذباً عليهم.

واعلم أنَّ هذه الفقرة تدلُّ دلالة أكيدة على أنَّ ابن تيمية يعلم بالضبط المقصود من التسلسل في القدم، ولذلك فعندما يقول به -كما سنرى-، فلا يجوز لأحدٍ أن يقول إنه ربما يقصد معنى آخر لم تفهموه أنتم، بل ما يقصده واضح،وما نقصده نحن واضح، ولا لبس في الأمر إلا عند المغفلين من الناس، والقاصرين عن إدراك هذه المباحث،

وهؤلاء الأولى بهم أن يعتنوا بما يقدرون عليه، فليسوا هم من رواد هذا الباب.

2- في الصفحة 350 أيضاً، قال ما يلي تكملة لما سبق من كلامه:

(والقول الثاني في معنى الحديث، أنه ليس مراد الرسول هذا، بل إنَّ الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا[8] العالم

8- لا تغفل عن وضع ابن تيمية لكلمة (هذا) هنا، وهي لم ترد في الحديث، ولا يدلُّ عليها السياق منه، بل أراد وضعها هنا لكي يتسنى له بعد ذلك أن يقول إن هذا الحديث يتكلم عن هذا العالم المشاهد الآن، وهذا لا ينفي أنَّ يكون قبله عالم آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية له من العوالم، وهذه هي الخطوة الأولى في التسليم له عند من يسلِّم له بذلك.

ولا يقولنَّ أحد إن ابن تيمية ربما لم يقصد المعنى الذي تشير إليه، بل هوتلبيس منك عليه وعلى كلامه، فالجواب على هذا أن هذا الاعتراض يكون له وجهٌ لو لم يكرِّر ابن تيمية هذه الكلمة أو ما يقوم مقامها في كل موضع من هذا الباب، فإننا حينذاك نقول قبل هذا القائل إن ابن تيمية لم يقصد من هذه الكلمة ما ذكرناه. ولكن الحال أنه يكررها في كل موضع يشابه الموضع السابق، فهذا التكرير يدلُّ على أنه يقصد منها معنى معيناً، ولا معنى إلا ما ذكرناه، وما سوف نفصله هنا. وسوف نشير إلى مواضع تكراره في الحاشية حتى يتأكد ما قلناه هنا من قصده، ولا يبقى مجالٌ للقارئ لحمل كلامه على محمَلٍ آخر.

المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام، ثم استوى على العرش[9]، كما أخبر القرآن العظيم بذلك في غير موضع فقال تعالى: (وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء)، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: [قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء]، فأخبر صلى الله عليه وسلم أن تقدير خلق هذا[10] العالم في ستة أيام وكان حينئذ عرشه على الماء، كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدِّم الذي رواه البخاري في صحيحه عن عمران رضي الله عنه. ومن هذا الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه

9- لا تنس هنا أن ابن تيمية يعتقد أن استواء الله تعالى على العرش ما هو إلا استواء بمماسة وهو الجلوس المعهود من الأجسام، وأن الملائكة يحملون العرش ويحملون الله تعالى من فوق العرش، كما ذكر كلَّ ذلك في مواضع من كتبه كما سنبين ذلك في حينه. وليست هذه هي عقيد أهل السنة، بل هي عقائد المجسمة قبحهم الله وعاملهم بما يستحقون.

10- في هذا الموضع أيضاً يكرر ابن تيمية كلمة (**هذا**) مستعملاً إياها للهدف نفسه الذي أشرنا إليه في التعليقة السابقة والذي ذكرناه في المتن، أي قوله بالتسلسل في القدم.

وسلم أنه قال: [أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة]، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض، وهو أول ما خلق من **هذا**[11] العالم، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف[12]) اهـ.

أقول: ابن تيمية يرجح هذا القول الثاني، وقد عرفنا قول من هو، لأنه يعتقد التسلسل في القدم، أي تسلسل الحوادث في الماضي.

11- يكرر هنا أيضا كلمة (**هذا**) لنفس المأرب السابق، فتدبر. وفي هذا الموضع يظهر قصده واضحاً أنه يعتقد بوجود عوالم سابقة قبل هذا العالم إلى ما لا نهاية له في القدم، وهو القول بالتسلسل في الأزل منه.

12- قوله هنا: إن هذا هو قول جمهور السلف، لا يغتر به إلا الذين لا علم عندهم بأساليبه الملتوية، وقد ادَّعى في غير هذا الموضع أن السلف يقولون بقيام الحوادث بالله تعالى، وادعى أن السلف يقولون إن الرسول صلى الله عليه وسلم يقعد في الآخرة على العرش بجانب الله تعالى، إلى آخر تفاهاته وادعاءاته التي لا دليل له عليها. أمَّا ما ادعاه من أنَّ هذا هو ما تدل عليه النصوص فما هو إلا من توهماته بناءاً على اعتقاده في الله تعالى أنه جسم! فلا تغفل عن هذا، فبهذا فقط تنحل كلماته عندك.

والحديث لا يمكن حمله إلا على القول الأول وهو قول علماء المسلمين المعتبرين كافة.

وكلُّ ماذكره ابن تيمية من الآيات والأحاديث لا يغني عنه شيئاً، لأنه لا يدلُّ على ما يريد إثباته، وبيان هذا باختصار:

إنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أول هذا الأمر، فأجابهم بأنه مخلوق، وزاد لهم بياناً فأخبرهم أن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيرُه ثم، خلق السموات والأرض، ولا يعني هذا الحديث أن الله تعالى لم يخلق شيئاً قبل السموات والأرض كالعرش، بل قد يكون فيه ما يشير إلى ذلك بقوله عليه السلام (ثم)، فهي تفيد الترتيب كما هو معلوم، ولكن كون العرش هو قبل السموات كما هو الظاهر أو العكس ليس هو موضع الخلاف هنا، بل موضع الخلاف هو: هل جنس المخلوقات قديم أم لا؟

فالحديث نصٌّ في أنه ليس بقديم، بدليل (كان الله ولا شيء معه)، فهذه الكلمات دليلٌ على أن ما سوى الله تعالى له بداية، فيكون لجنس المخلوقات بداية كما هو بين.

ويكفي لإثباتِ أنَّ لجنس المخلوقات بداية أنَّ الأحاديث تكاثرت على التصريح بأنه يوجد مخلوق أول لله تعالى، و مجرَّدُ وجود

مخلوق أول له تعالى، ينفي أن يكون لا بداية للخلق، كما يدعي ابن تيمية وغيره. وقد وضحنا هذه المسألة في تعليقاتنا على ما قاله المطيعي في شرح الخريدة وفي حاشيته على شرح الإسنوي، وسوف نزيد هذا وضوحاً عندما نناقش مسألة التسلسل، ونوضح فيها غاية آراء العقلاء ونعلق عليها نقداً وتعليلاً.

ولما انتهى ابن تيمية من كلامه السابق، شَرَعَ بالاستدلال لهذا القول الثاني، وهو القول بالتسلسل، وسوف نسايره وننظر في أدلته.

ولكن قبل هذا لا بدَّ أن نشير إلى أنه عندما قال: إن هذا القول هو قول السلف، إن قصد به أن العرش قبل السموات فقد يسلم له، وإن قصد التسلسل فهو كذبٌ على السلف، ولا دليل عنده على ذلك كما سنبين، ويكون هذا من جملة ادعاءاته الطويلة المشهورة التي لا تنبني على دليل.

3- في الصفحة 351 قال:

(والدليل على هذا القول الثاني وجوه:

أحدُها: أن قول أهل اليمن (جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر) إمَّا أن يكون المشار اليه هذا العالم أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد

هو الأول كان النبي قد أجابهم، لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم. وإن كان المراد الثاني لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقاً. بل قال: (كان الله ولا شيء قبله[13] وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض)، فلم يذكر إلا خلق السموات والأرض، ولم يذكر خلق العرش مع أن العرش مخلوق أيضاً) اهـ.

ثم قال:

(والمقصود هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أجابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا أنَّ ابتداء خلق السموات والأرض، فدلَّ على أن قولهم (جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر) كان مرادهم خلق هذا العالم، والله أعلم) اهـ.

13- لاحظ أنَّ ابن تيمية لم يذكر في هذا الموضع الروايات الأخرى التي ذكرناها في أول كلامنا؛ لأن ذكرها هنا يعكر عليه، فهي تكون عندئذ دليلاً صريحاً على خلاف ما يقوله هو هنا، أو ما يريد أن يقرره، من أنَّ المخلوقات لا بداية لها، فقول الرسول عليه السلام في الروايات الأخرى (كان الله ولا شيء غيره أو معه) تنفي مباشرة تسلسل الخلق، وتثبت أن الله تعالى هو الأول، وأنه كان ولم يكن معه شيء من خلقه خلافاً لمن يقول إنه تعالى لم يزل ومعه شيء من خلقه.

أقول: هذا كلُّه لا يفيد، لأنَّا نقول: سلمنا أن الرسول أخبرهم أن العالم المشاهد بعضه مخلوق، **ولكن هو** أيضاً قد أخبرهم بأن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره ثم صار الخلق، وهذا يفيد انقطاع السلسلة، وهو المطلوب.

ثم لم يقول: إنهم سألوه عن خلق هذا العالم المشاهد؟ وأين الدليل على هذا الادعاء؟ بل الذي سألوه عنه هو أول **هذا الأمر**، وكلمة الأمر لها معان عديدة يمكن أن تصدق عليها، فلم لا يقال: إنهم قد سألوه عن مجموع ما أجابهم عليه ،وهوأن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره، وخلق العرش، وقدر المقادير، وخلق السموات، وأنزل الرسالات، فهذا هو مضمون جواب النبي صلى الله عليه وسلم، والأصل أن يكونوا قد سألوه عن ما أجابهم عنه، وأن يكون عليه السلام قد أجابهم عما سألوه هم عنه.

وأمَّا إصرار ابن تيمية على أن المراد بالإشارة (هذا) هو العالم المشاهد، فهذا تمسكٌ لا دليل عليه، لأنَّ اسم الإشارة قد يستعمل للإشارة إلى معنى مفهوم في الأذهان، وهو ما أجابهم الرسول صلى الله عليه وسلم عنه.

4- في الصفحة 352، قال ابن تيمية:

(الوجه الثاني ؛ ان قولهم هذا الأمر اشارة إلى حاضر موجود).

أقول: لا يلزم هذا الذي ذكره ابن تيمية؛ لأن الإشارة يمكن أن تكون عن معنى متصور مفهوم، وهو الذي ذكره لهم النبي عليه السلام.

5- في الصفحة 352، قال ابن تيمية:

(ولو سألوه عن أول الخلق مطلقاً لم يشيروا إليه بهذا، فإن ذاك لم يشهدوه، فلا يشيرون إليه بهذا).

أقول: هذا باطل لما ذكرناه فيما سبق. ثم على القول بأنهم سألوه عن ما ذكرنا فلا يلزم حضوره لكي نجيز الإشارة اليه.

قال: **(بل لم يعلموه أيضاً، فإن ذاك لا يعلم إلا بخبر الأنبياء).**

أقول: لو علموه ما كان هناك حاجة لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عنه، ولكن هؤلاء القوم كان عندهم استفسار في أذهانهم فأجابهم النبي صلى الله عيله وسلم عليه، هذا هو ما جرى. ثم لمَ لا يقال: إنهم سألوه عن التكليف والتشريع فأجابهم بأن هذا مقدَّر، من قبل خلق العالم، أو غير هذا من احتمالات؟

6- في الصفحة 353، قال:

(الوجه الثالث أنه قال: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، وقد روي (معه) وروي (غيره)، والألفاظ الثلاثة في البخاري والمجلس كان واحداً، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، وعمران الذي روى الحديث لم يقم منه حين انقضى المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ الرسول، فدلَّ على أنه إنما قال أحد هذه الألفاظ، والآخران رويا بالمعنى، وحينئذ فالذي ثبت عنه لفظ القبل، فإنه ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في دعائه أنت الأول فليس قبلك شيء) اهـ .

أقول: هنا ابن تيمية يفرض وجود تعارض فيرجح بأسلوب عجيب، فيثبت لفظة بدليلٍ وهمي، وينفي الباقي، والأصل أنه لا تعارض، وإن فرض وجود تعارض فيلزم الجمع، والجمع مقدَّمٌ على الترجيح.

والنبي صلى الله عليه وسلم لما سألوه قال لهم (كان الله)، ولما كان السؤال عن أول هذا الأمر، ويستحيل أن يكون المراد بالأمر هنا الله تعالى، كان هذا دليلاً على أنهم كانوا يعلمون أنه لا بدَّ أن يكون له أول، ولكن يجهلون ما هو، فسألوا النبي فأجابهم عنه.

فيكفي هذا للعلم أنَّه لا بدَّ من أولٍ للأمر المسؤول عنه، وإلا لقال لهم الرسول صلى الله عليه وسلم: لا أول للمخلوقات، ولكنه لم يقل، فهذا إقرار من الرسول أنه يوجد أول.

ثم لا تعارض بين القبل والغير، على التسليم بما قاله ابن تيمية من أن الرسول صلى الله عليه وسلم، نطق بكلمة القبل فقط، ولم ينطق ههنا بغيرها، فكونه تعالى لم يكن قبله شيء، وهو الأول فيلزم أنه سابق لكل شيء غيره، فكل ما سواه له أول لا شك، وهو الله تعالى، وما سواه يأتي في المرتبة الثانية من حيث إن وجوده إنما هو عن وجود الله، فلا بدَّ على كل التقادير أن تنقطع السلسلة كما ترى، فكلَّ ما سواه فله بداية على الإطلاق.

وأيضاً فنفي القبلية ونفي الغيرية والمعية لا تعارض بينهما، بل هما من قبيل العام والخاص، فنفي الغيرية والمعية أخصُّ من نفي القبلية، والمعلوم أنَّه يقدِّم الخاص على العام، ولا تعارض، ولا يقدَّم العام على الخاصّ كما فعل ابن تيمية.

فيكون ابن تيمية قد أخطأ أخطاءً كثيرة، وذلك ليتوصل إلى ما يريد من إثبات أنه لا أول للحوادث والمخلوقات كما سننقل عنه بصراحة فيما يأتي.

وأمَّا الاستدلالُ الذي ذَكَره، وهو أنَّ الألفاظ الثلاثة لم يرد منها شيء إلا القبل، ولهذا رجح أن يكون الرسول قد قاله ولم يقل غيره في هذا الحديث أيضاً. فالجواب: كونها وردت لا يعني أنَّها التي يجب أن ترد دائماً، ثم هذا ليس أسلوباً من أساليب الاستدلال، بل هو تحكيمٌ للهوى.

7- في الصفحة 353، قال: (**إذا ثبت في هذا الحديث لفظ القبل، فقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبداً، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبل (كان الله ولا شيء قبله) مثل الحميدي والبغوي وابن الأثير وغيرهم. وإذا كان إنما قال: (كان الله ولم يكن شيء قبله) لم يكن في هذا اللفظ تعرُّض لابتداء الحوادث ولا لأول مخلوق**).

أقول: قد بيَّنا أنه لا يجوز إهمال اللفظين الآخرين بهذا الاستدلال؛ لأنه ضعيفٌ جداً، فالأصل أنهما واردان هنا بسندٍ صحيح، والمعنى صحيح لا يناقض معلوماً من الدين بالضرورة، بل يؤيده.

ويبيِّن ابنُ تيمية ما الذي يريده من كلِّ هذا الكلام، في آخر عباراته، إنه إثبات أنه لا أول للمخلوقات كما أشرنا إليه في أول كلامنا.

وهذا باطل، إذ يكفي في نقضه قوله تعالى: **(هوَ الأوَّل)**، فالأوَّل الذي لم يسبقه شيء ولم يساوقه شيء، أي لم يقارنه شيء، فإذا كان مساوقاً ومقارناً لغيره في الوجود، لم يكن هو الأول، لأنه يوجد من هو معه، فإنهما معاً فلا يقال لأحدهما هو الأول، **فلو كان لا أوَّل للمخلوقات لم يكن الله هو الأول.**

وأمَّا مَا ذكره في الوجه الرابع فلا شيء فيه، وكذلك الوجه الخامس.

8- في الصفحة 355 قال: **(الوجه السادس أن النبي صلى الله عليه وسلم إمَّا أن يكون قد قال: (كان ولم يكن قبله شيء)، وإمَّا أن يكون قد قال: (ولا شيء معه) أو (غيره)، لإن كان إنما قال اللفظ الأول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع الحوادث)**.

أقولُ: واضحٌ ما الذي يسعى ابن تيمية لإثباته، وهو في غاية الغرابة ممن يقال إنه شيخ الإسلام، فتنبهوا يا نيام.

وأمَّا الجملة الأخيرة، فهي ذاتُ دلالة صريحة على أنَّ ابن تيمية يقول بأن الله لم يكن إلا ومعه بعض الحوادث، أي إن الله تعالى لم يكن قبل كل شيء، وهذا ما تجده في الجملة الأخيرة من كلامه.

ثم قال:

(وإن كان قد قال الثاني أو الثالث، فقوله: ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء، أو كان بعد ذلك،كان عرشه على الماء، فإن أراد الأول كان معناه لم يكن معه شيء من هذا الأمر المسؤول عنه، وهو هذا العالم، ويكون المراد أنه كان الله قبل هذا العالم المشهود وكان عرشه على الماء).

أقول: هذا الكلام كلُّه لا يفيد في هذا المقام، وابن تيمية يهتم بمواضع لا علاقة لها بموضع الاستدلال، فالأصلُ أن الله تعالى قبل كلِّ شيء وهو الأول، وكان ولم يكن شيء معه وغيره، وهذا كافٍ لانقطاع سلسلة الحوادث.

وأمَّا قوله: (وكان عرشه على الماء)، فليس فيه أنه ليس له بداية أي العرش، بل يفيد وجود العرش، بعد وجود الله الذي أثبته في الجملة الأولى كان الله ولم يكن شيء غيره، فكون الله غير كون العرش، فتدبر.

9- في صفحة 356، قال:

(النبي صلى الله عليه وسلم، لم يقصد الإخبار بوجود الله وحده قبل كلِّ شيء، وبابتداء المخلوقات بعد ذلك، إذ لم يكن لفظه دالاً على ذلك، وإنما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض).

أقول: كلامُه هنا غلطٌ محضٌّ، فلفظ الحديث يدلَّ على أن الله تعالى كان موجوداً وحده ثُمَّ خلق العالم، هذا هو الظاهر، وكل ما يتفوه به ابن تيمية فهو كلام لا قيمة له؛ لأنه خلاف الظواهر الشرعية.

وأمَّا قوله: إنَّ المراد من الحديث إخبار الرسول بوجود بداية لخلق السموات والأرض فقط، وأنه لا علاقة له بوجود الله تعالى وحده قبل كل شيء!! فهذا مبنيٌّ على فهمه المحرَّف للحديث، وعلى خيالاته النفسانية التي لا تريد أن تعترف بأن الله تعالى قبل كل شيء وأنه لا شيء كان مع الله تعالى في الأزل.

10- في صفحة 356، قال:

(الوجه السابع أن يقال: لا يجوز أن يجزم بالمعنى الذي أراده الرسول صلى الله عليه وسلم، إلا بدليلٍ يدلُّ على مراده، فلو قُدِّرَ أن لفظه يحتمل هذا المعنى وهذا المعنى، لم يجز الجزم بأحدهما إلا بدليل).

أقول: قد تبيَّن لنا المعنى الذي يقصده الرسول عليه السلام، وهو واضحٌ وواحد،وليس محتملاً، فهذا الوجه الذي يذكره ابن تيمية هنا لا قيمة له وإن هو إلا تكثير كلام لا طائل من ورائه .

11- في صفحة 356، قال:

(الوجه الثامن أن يقال: هذا المطلوبُ لو كان حقاً لكان أجل من أن يحتج عليه بلفظ محتمل في خبرٍ لم يروه إلا واحد).

أقول: هذا المطلبُ -وهو امتناع التسلسل- عليه أدلَّـةٌ عديدة، أشرنا نحن إلى بعضها في ما مضى، وما لم نذكره أكثر، وأيضاً قامت الأدلة العقلية القوية عليه، وتضافر هذه النصوص على الامتناع أشهر من أن يقدح فيه. وأمَّا الادعاء أنه لا يوجد إلا هذا الدليل فهو قريبٌ من الكذب، ثم لو كان حقاً لا يوجد إلا هو لكان كافياً بدعم الأدلة العقلية له؛ لأنَّ معناه واضح لا لبس فيه، وكأن ابن تيمية يشير إلى أن هذا الخبر لكونه خبر آحاد لا يجوز أن يؤخذ به في أصول العقائد، وإلا فلا معنى لكلامه. ثم عجباً له يردُّ خبر الواحد هنا لمجرد مخالفته لهواه، ويأخذ به في غير هذا من أمور التجسيم مع تحريفها عن معانيها.

12- في صفحة 356، قال:

(سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كان ولا شيء معه) فظنُّوه لفظاً ثابتاً مع مجرده عن سائر الكلام الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وظنوا معناه الإخبار بتقدمه تعالى على كل شيء).

أقول: واضحٌّ كل الوضوح من هذا الكلام أنَّ ابن تيمية ينكر أن يكون الله تعالى متقدماً على كلِّ شيء، وهذا يدلُّ على فساد اعتقاده في الله تعالى، ومرجعُ هذا أنه يقول بالتسلسل في القِدَم كما مضى.

ملاحظة: انتقل العدُّ من الوجه الثامن إلى الوجه العاشر، ولا يوجد وجه تاسع.

13 – وأما الوجه العاشر فيتكلم فيه على قولهم: (وهو الآن على ما عليه كان)، ويقول: إنها ليست ثابتة، وهذا معلومٌ أنها ليست ثابتة من حيث الرواية، ولكن معناها صحيح، وهو أن الله تعالى لم يتأثر بخلقه للخلق، فلم يتغيَّر بأثر من خلقه، وابنُ تيمية يعارض ويمنع هذا، كما نقلنا عنه عند ردِّنا عليه فيما كتبه على أساس التقديس، ويقول: إن بعض أفعال الله تقوم بذاته، وأن الله أقام نفسه بخلقه وغير هذا من فضائح.

14– في صفحة 357، قال:

(الوجه الحادي عشر: أنَّ كثيراً من الناس يجعلون هذا الحديث عمدتهم من جهة السمع: أن الحوادث لها ابتداء وأن جنس الحوادث مسبوق بالعدم).

ثم قال: **(وبعضهم يظن أنَّ من خالف ذلك فقد قال بقدم العالم ووافق الفلاسفة الدهرية).**

أقول: من الواضح أن ابن تيمية عندما يثبت قِدَم العالم بالجنس فإنه يقصد المعنى المعروف لهذا المصطلح، خلافاً لمن زعم أنه لا يقصد هذا المعنى، فتدبَّر.

ومن البيِّن أنَّ ابن تيمية يدرك أنَّ الناس قد اختلفوا على قولين فقط: الأول هو قطع جنس المخلوقات في القدم، والثاني: القول بما يقول به الفلاسفة، وهو يخالف هذا وذاك بالقول بالقدم النوعي للعالم.

وأمَّا ما قاله هنا فصحيح أنَّ من قال بالقدم النوعي لمادة العالم وصورته، فإنه لم يوافق الفلاسفة الذين قالوا إنَّ العالم قديم بمادته لا بصورته، وذلك لأنهم يقولون بقدم الهيولى التي هي مادة العالم عندهم، ولكنَّه وافقهم في القدم النوعي لصورة العالم، فيكون قد وافقهم في جزء من مذهبهم.

والحقُّ أنَّ القدم النوعي كما قاله ابن تيمية أخطر من القدم الذي قال به الفلاسفة؛ فالفلاسفة يقرُّون بوجود موجودٍ أول غير الله تعالى هو العقل الأول، ولكن ابن تيمية لا يقرُّ بأن للوجود الحادث أول، وهو بذلك يخالف النصوص التي تنصُّ على وجود موجود أول لله تعالى.

وقد ظهر لنا أن انقطاع التسلسل مصرَّح به في الشرع، وعليه قامت الأدلة الكثيرة، لا كما يتوهم ابن تيمية.

ملاحظة: لا يوجد في الوجه الثاني عشر فائدة، فهو عبارة عن كلام فارغ.

15- في صفحة 362، وذلك في الوجه الثالث عشر، قال:

(فليس مع الله تعالى شيء من مفعولاته قديم معه[14]**، لا بل هو خالق كل شيء وكل ما سواه مخلوق له، وكلُّ مخلوق محدَثٌ كائنٌ بعد**

14- صحيح أن ابن تيمية يقول إنه ليس يوجد شيء معين من المخلوقات قديم مع الله تعالى، ولكن هذا ليس لنفيه التسلسل في القدم، بل لأنه يقول به، لأن هذا هو التسلسل في القدم، فمع أنه لا يوجد مع الله تعالى شيء -أي شيء معين واحد-

أن لم يكن، وإن قدِّر أنه لم يزل خالقاً فعالاً [15]. وإذا قيل: إن الخلق صفة كمال لقوله تعالى: (أفمن يخلق كمن لا يخلق) [16]، أفلا أمكن أن تكون

قديم مع الله تعالى، إلا أنه لم يزل الله تعالى مع شيء من خلقه، وهذا لا يفترق كثيراً عن الأمر الأول.

15- ليس هذا الأمر تقديراً فقط، بل هو ما يقول به ابن تيمية كما ظهر لنا حتى الآن، وسيزداد وضوحاً فيما يلي، وهذه العبارة تصريح منه بالتسلسل في القدم؛ لأنه يقول: إن الله تعالى لم يزل خالقاً منذ الأزل، أي خالقاً بالفعل مما يلزم عنه وجود المخلوق بالفعل أيضاً، ويتسلسل. وأهل السنة يقولون إنه تعالى خالق منذ الأزل، ولكن ليس على المعنى الذي يريده هذا الرجل، بل على معنى أنَّ الله تعالى قادرٌ على الخلق. وهذا ما نصَّ عليه صاحب العقيدة الطحاوية التي يدعي هؤلاء أنهم يقولون بما فيها، وهم في الحقيقة يخالفونها جملةً وتفصيلاً، ففي العقيدة الطحاوية فسرَّ معنى أن الله تعالى خالق منذ الأزل بأنه قادر على الخلق لا على معنى أنه تعالى خلق مخلوقات في الأزل، فهذا مستحيل لما قدمناه في كلامنا، فتدبر.

16- صحيحٌ أنَّ الآية تخبر أنَّ الخلق صفة كمال، ولكن لا يلزم للمتصِّف بصفة الخلق لكي يكون حائزاً لهذا الكمال أن يكون خالقاً بالفعل على الدوام، بل يكفي أن يكون قادراً على الخلق لكي يكون حائزاً لصفة الكمال هذه، وهذا يتمُّ توضيحه كما يلي: نسأل القائل: أليس الله تعالى متصف بالخلق حتى ولو لم يخلق الخلق، فلا بد أن يقول: نعم، فنقول له: أي إنه لو شاء أن لا يخلق الخلق فهل يكون ناقصاً أم كاملاً؟ فيجب أن يقول بالثاني، وإلا خَرَجَ من ربقة الإسلام؛ لأن قوله عند ذاك يعني أن الله تعالى يجب أن يخلق البشر، ولا يمكن أن لا يخلقهم، بل يجب أن يخلق جميع ما خلقه،

خالقيته دائمة[17]، وكل مخلوق له مسبوق بالعدم وليس مع الله شيء قديم، وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون معطلاً غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً[18]، والفعل ممكناً له بلا سبب. وأما جعل المفعول المعين مقارناً له أزلاً وأبداً، فهذا في الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله، فإن كون الأعلى مقارناً لمفعوله أزلاً وأبداً مخالف لصريح المعقول) اهـ .

وإلا لزم كونه ناقصاً. والقائل بذلك كافرٌ كما هو معلوم، .وعلى هذا يكون معنى الآية: أفمن يمكنه أن يخلق كمن لا يمكنه أن يخلق.، وعلى هذا المعنى فقط يلزم التناسق في قول أهل السنة، فتدبَّر لتعرف في أي هاوية يهوي ابن تيمية بكلامه هذا.

17- نقول: نعم يمكن أن تكون خالقيته دائمة، ولكن ليس منذ الأزل لما قدمناه من لزوم النقص لله تعالى لعدم كونه هو الأول، ومخالفة النصِّ الوارد بذلك، ولما أن الوجود في الأزل لا يعنى إلا أن الموجود واجب الوجود، وهذه هي النقطة التي لم يستطيع ابن تيمية أن يتنبه إليها .

18- لاحظ أنه لا معنى لعبارته هذه؛ لأن الأزل المقصود به هنا هو الزمان الأزلي، ومعلومٌ عند الموحدين أنه لا يوجد شيء اسمه زمان أزلي . وأما قوله: (إنه يلزمهم أن يكون الله تعالى معطَّلاً في الأزل عن الفعل ثم يصير قادراً على الفعل)، فهذا ما هو إلا محضُ افتراءٍ على العلماء القائلين بذلك، وهم أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، بل هم كل علماء المسلمين، فالمعلوم أنه لم يخالف أحد في هذه المسألة من فرق الإسلام لا المعتزلة ولا الشيعة ولا غيرهم، ولم يخالف في ذلك إلا ابن تيمية هذا.

أقول: في القسم الأول من هذه الفقرة يصرح ابنُ تيمية بالقول بالتسلسل في القدم، أي ما من حادثٍ إلا وقبله حادث.

وأما قوله: (**وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون...**)، فهذا هو الاتهام الذي يشنِّع به على من خالفه في هذا الموضع، وهم لا يقولون بهذا ولا يلزمهم، وإنما ضل ابن تيمية وزاغ لأنه يحسب أن الله تعالى يجري عليه زمانٌ كما يعتقد أنه يجري عليه المكان، وهما باطلان، وأصل كل تشبيه.

ملاحظة: الوجه الرابع عشر لا شيء فيه، فلا نعرِّج عليه.

16- في صفحة 370 قال:

(**وإذا قال القائل: كان في الأزل قادراً على أن يخلق فيما لا يزال، كان هذا كلاماً متناقضاً؛ لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل، ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادراً في الأزل) اهـ** .

أقول: أولا يجبُ العلم أن الأزل هو عدم الأولية، وهذا وصف الإله لا وصف المخلوق، فهو وصف الخالق. والمخلوق لا يمكن لذاته أن يكون متصفاً بوصف الخالق، فيمتنع لذات المخلوق أن يكون في الأزل لأن هذا يعني أن يكون مخلوقاً ولا أول له، وهذا تناقض.

فالاستحالة هنا تابعة لعدم قابلية المخلوق لأن يكون في الأزل، لا لعدم قدرة الخالق على الايجاد، **وذلك لأن القدرة لا تتعلق إلا بما من شأنه أن يقبل الوجود والعدم، أمّا ما لا يمكن أن يقبل الوجود أو العدم، فلا تتعلق القدرة به.**

وعلى هذا؛ فقولهم (كان في الأزل قادراً على أن يخلق فيما لا يزال) لكي نفهمه كما يجب، يجب فهم ما مضى، ثم استحضار أن الأزل ليس زماناً معيناً، ولا هو زمان غير معين، بل هو ليس من جنس الزمان قطعاً، فالله تعالى قادر في الأزل، هذا جليٌّ، وأمَّا المخلوق فلا يمكن أن يوجد إلا فيما لا يزال، أي لا بد أن يكون له بداية، فعبارتهم صحيحة. وابن تيمية لم يفهمها، لأنه يتصور الأزل أزماناً متعاقبة متوالية ليس لها بداية، وهم لا يقصدون هذا المعنى، كما ذكرنا؛ لأن الله تعالى ليس في زمان ولا في مكان عندهم.

وبهذا ظهر أنَّ ابن تيمية قد اتهم الناس بالتناقض، وهو في الحقيقة واقع في التلبيس والتدليس. وقصر الفهم. فافهم.

17- في صفحة 370، قال:

(وأيضاً فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن، وهو قادر، وإذا قدّر قبل ذلك شيئاً شاءه الله فالأمر كذلك، فلم يزل قادراً

والفعل ممكناً، وليس لقدرته وتمكينه من الفعل أول، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل، فلم يكن الفعل ممتنعا عليه قط) اهـ .

أقول: قوله (فما من حال..) واضح أنه يريد بالحال معنى الزمان، وقد تبيّن لنا فيما مضى أن هذا الفهم غلط، وأن هذا أساس الأخطاء التي يقع فيها ابن تيمية في هذا المحل.

ومضى أن لا أحد من المسلمين يقول إنَّ الله تعالى لم يكن قادراً ثم صار قادراً، بل من يقول هذا يكفر، ولكن يقولون إن المخلوق لا يمكن أن يوجد في الأزل، وهذا الامتناع عائدٌ لذات المخلوق، لا لذات الخالق.

واعلم أن ابن تيمية يقع في الدور المستحيل في هذا الكلام الذي ذكره؛ لأنـَّه يستدل من عدم تصوره هو لوقوف العقل عند حدٍّ معين، دليلاً على جواز تسلسل الفعل في الأزل، والواقع أن تصوره إنما جاز عنده لأنه يجوز التسلسل في الأزل، فيكون قد اعتمد على التسلسل في تجويز التسلسل. فافهم وتعجب من حاله!

18- في صفحة 371، قال:

(وأيضاً فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل، والأزل ليس شيئاً محدوداً يقف عنده العقل، بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة) اهـ .

أقول: مشكلة ابن تيمية أنه عندما يغوص في النقاش، ينقلب حاله، ويحسب أن الرأي الذي يحاول هو إثباته ثابتاً! ويشرع باستخدامه في إثبات المطلوب الذي هو نفس الرأي محلِّ النزاع أو ينبني عليه، وهذا يثبت أنـَّه كما قال عنه بعض العلماء -وهو ما أعتقده وأجزم به- أنه لا ناقةَ له ولا بعير في علم المعقولات، وأسلوبه هذا إنما هو مصادرة على المطلوب.

فأصل النزاع إنما هو: هل يمكن أن يتصور العقل جواز التسلسل في القدم؟ هذه هي المسألة، وهو هنا يجعل التسليم بها حاصلاً و لم يقم عليها دليلاً بعد هنا ولا في سائر كتبه، فعدم محدودية الأزل الذي هو الزمان عند ابن تيمية ليس مسلَّماً عند العلماء، أمَّا عنده فهو مسلَّمٌ، ويبني عليه كلامه، في حين كان يلزم أن يقيم عليه الدليل.

فالأزل ليس زماناً معيناً ولا عدماً معيناً، فليس يمكن أن يوجد زمان ليس له بداية، بل هو كما وضحنا في كلامنا السابق إنما هو عبارة عن وجوب الوجود، والقدم والقيام بالذات.

19 – في صفحة 371، قال:

(فما من وقتٍ يقدر إلا والأزل قبل ذلك، وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكناً، واذا كان ممكناً فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى).

وقال:

(وإذا قيل: لم يزل يخلق كان معناه لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقاً بعد مخلوق، ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء، وليس في ذلك وصفه بدوام الفعل لا بأن[19] معه مفعولاً مفعولاً من المفعولات بعينه.

<u>وإن قدِّر</u>[20] <u>أن نوعها لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل،</u>[21] <u>بل هي من كماله</u>[22]<u>، قال الله تعالى: (أفمن يخلق كمن لا يخلق</u>

19 – هذه العبارة فيها اضطراب واضح ولكن لا يؤثر على المعنى المفهوم.

20 – ليكن معلوماً أن هذا القول ليس عبارة عن مجرد تقدير من ابن تيمية، أي لا يجوز أن يأتي من يقول أن ابن تيمية يجوز تجويزاً فقط التسلسل في القدم، ولا يقول به حقيقة أنه هو الواقع، فالذي يقول هذا بعد كلِّ ما مضى من الكلام فهو في غباء محض وحالة يرثى له بها من التخلف في الفهم. فقد مرَّ في أول كلامنا أن ابن تيمية

أفلا تذكرون)[23]، والخلق لا يزالون معه؟![24]، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل[25]، كما

يصرح أن المسألة لا تحتمل إلا قولين، أو أن النزاع بين قولين، الأول على نفي التسلسل والثاني على إثباته، وقد رأينا كيف يؤيد ابن تيمية القول الثاني أي القول بالتسلسل. ثم على التسليم بأنه يقصد فقط تجويز التسلسل أي القول بالإمكان، فقد علم أهل المنطق والعقل أنه لا يوجد فرق بين من قال بالإمكان وبين من قال بالفعل، أي ان الإمكان يقوم مقام الفعل، بل الخلاف أصلا في هذه المسألة إنما هو في إمكانها، لأنه لو سلم العلماء إمكانها، فلا يكون من الغلط القول بعد ذلك بوقوعها بالفعل، ولكنهم يقولون بالاستحالة فيها، وهو يقول بالامكان والوقوع أيضاً، فلا تنجر وراء الهوى.

21- تأمل هنا في قوله ان هذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل؟! يعني أن العقل والشرع يقولان بهذه المعية التي تسلسل الخلق في القدم وكونهم لا يزالون مع الله تعالى منذ الأزل، لتعرف وتتأكد أن هذا الرجل معتقد لهذا القول حتماً لا شك في هذا، مع ما يترتب عليه من مخالفات للشرع والعقل.

22- قوله (بل هي من كماله)، يريد من هذا أن القول بثبوتها لله تعالى أي معية الخلق له تعالى منذ الأزل، لقوله أنها من كماله. وهذه العبارة تزيد في توضيح لأن ابن تيمية يقصد بالضبط إثبات التسلسل للخق في الأزل، وهو مراده بمعية الخق لله تعالى في الأزل. فلا تظن هذا أيضاً من سقط كلامه، فكلامه على هذا كله سقط !!!

23- قد مر تعليقنا على المراد بهذه الآية فيما سبق، فانظره في محله.

أنـَّه في الماضي حدث بعد أن لم يكن إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء. وهذا فرقٌ في أعيان المخلوقات، وهو فرقٌ صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديماً بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديماً) اهـ .

أقول: بعد أن مهّد ابن تيمية كلّ التمهيد للقول بالتسلسل في ما مضى من كلامه الذي تعقبناه فيه خطوةً خطوةً، وبيَّنا ما فيه من مواقع الغلط والتحايل، يصرِّح هنا بنص كلامه بالقول بالتسلسل كما نسباه إليه نحن فيما سبق. وقد وضعنا تحت كلماته المصرحة بالتسلسل خطَّـاً، وذلك ليكون محلّ الدليل على قوله بذلك بيناً واضحاً. وهذا الكلام منه لا يقبل التأويل مطلقاً، فابنُ تيمية فيه يصرِّح بالقول بتسلسل الحوادث في الأزل كما يصرِّح بالتسلسل في كلام الله تعالى أيضاً كما تراه. فيقول:

24- ها هو أيضاً يصرح أن الخلق لا يزالون معه أي في الأزل، وهو التسلسل في الخلق والمعية التي يريد إثباتها. وهذا الكلام لا يمكن تأويله على غير ما هو ظاهر فيه مما ذكرناه.

25- هذه الفقرة هكذا هي في المطبوعة، وفيها اختلال كما ترى، وهو لا يؤثر على المقصود.

نوع كلام الله تعالى قديم، وأفراده حادثة، كذلك أفعال الله تعالى ومفعولاته، فنوعها قديم ولكن أفراده حادثة.

وأنا أتعجب ممن ينفي أن يكون ابن تيمية قائلاً بهذا، وها هو يصرِّح به بكل وضوح في أكثر من موضع. ويزعم بعضُ الجهلة من الناس أنَّ من يقول أن ابن تيمية يقول بالتسلسل في القِدَم فإنما يكذب عليه ؟! وهذا الجاهل يدلِّل بدليل قاطع من كلامه أنه لا يفهم شيئاً في هذه المسائل.

وفي آخر هذه الرسالة، أكَّد ابن تيمية على أنه يخالف كلاً من الفريقين، الفلاسفة والمتكلمين، في مسألة قدم العالم وحدوثه، فينفي قول الفلاسفة في قدم الحركة للأفلاك بعينها، وينفي قول المتكلمين أن العالم كله حادث بعد أن لم يكن، وأن الله تعالى كان ولم يكن معه شيء منخلقه. ويؤكد على أن الفهم الذي يقول هو به هو الصحيح، يعني تسلسل المخلوقات في القدم.

****

خاتمة

إلى هنا نكون قد أوفينا بما وعدنا من عرضٍ أحد كتب ابن تيمية، والسير معه خطوة حطوة في فهم ما يريد، وعدم التلفيق عليه في نقل النصوص، وعدم تجميع النصوص من أماكن متفرقة، لكي لا يقول أحدٌ من أتباعه أنكم تلفقون كلامه وترتبونه على نسق معين لكي تجعلوه دالاً على ما تريدون، ومع معرفتنا سوء فهمهم وعدم إدراكهم لحقيقة الحال، ولعلمنا أن التعصب يقودهم، إلا أننا فضلَّنا السير في هذه الرسالة على هذا الأسلوب طلباً لأقرب الطرق لكي يفهموا ما نحن فيه، والله تعالى المستعان.

واعلم أنَّ هذا الكلام عند المنصف كافٍ للتأكد من أن ابن تيمية يقول بتسلسل الحوادث والمخلوقات في القِدَم، وأن هذه النصوص ليست هي الوحيدة التي نطق بها في إثبات هذا المراد، فقد وقفنا له في مطالعاتنا لكتبه على مئات النصوص التي تدل على ما أشرنا إليه، وعلى غير من تجسيم صريح وتأويل فاسد، وكذب على الخصوم وغير هذا من مفاسد.

انتهيت بحمد الله تعالى وتوفيقه من هذه الرسالة

داعياً الله أن ينفعنا بها في الدارين ويجعلها سبباً في الدلالة على أن مذهب أهل السنة هو الحق، وبياناً وتجلية للغشاء القابع على أعين قوم مفتونين بهذا الرجل.

*****

أتممتها بعون الله تعالى وتوفيقه في اليوم الثالث عشر من رمضان المبارك سنة ألف وأربعمائة وخمسة عشر للهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

سعيد فودة

وليس لنا وراء الله تعالى مذهب ولا غاية

*****